الأمم المتحدة S/2020/825

مجلس الأمن

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هادي **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

270820 260820 20-11040 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الرسالة المؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 الموجهة إليكم من كودرت أوزرساي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية للجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والضميمة المرفقة بها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص

الضميمة

أود أن أشـــير إلى "اتفاق التعاون الدفاعي" الموقّع بين الإدارة القبرصـــية اليونانية لجنوب قبرص وفرنســا، الذي دخل حيز النفاذ في 1 آب/أغسـطس 2020، وأن أوجه انتباهكم إلى آراء الجانب القبرصـي التركي واعتباراته فيما يتعلق بهذه المسألة المثيرة القلق.

وأود أن أؤكد، في البداية، أنه من أجل تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصـــده، يجب على أسـرة الأمم أن تقف بثبات دفاعا عن هذه المبادئ، ومنها على سـبيل المثال مبدأ صـون السـلام والأمن الدوليين. غير أن الاتفاق المعني مثال واضح على إغفال روح الميثاق ومبادئه الأساسية. ففرنسا، بتصرفاتها تلك، تشجع الجانب المعتدي في الجزيرة، وهو الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص، على مواصلة موقفه الاستفزازي والعدائي، فضلا عن تعزيز قدراته العسكرية.

ومن غير المقبول أن تتخذ فرنسـا، خصـوصـا خلال هذه الفترة، خطوات لزيادة تصـعيد التوتر في الجزيرة بإبرامها "اتفاقا دفاعيا" يسمح بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الإدارة القبرصـية اليونانية ونشـر طائرات عسكرية، بما في ذلك طائرات مقاتلة، في الجزيرة. ومما يؤسف له أن فرنسـا، بوصـفها عضـوا دائما في مجلس الأمن، أصـبحت طرفا مشـاركا في أعمال الجانب القبرصـي اليوناني الاستفزازية التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة وفي الجزيرة.

وينبغي للجهات الفاعلة الدولية، بما فيها فرنسـا، أن تدرك أن هذا الدعم المتحيز المقدم إلى الجانب القبرصـي اليوناني لا يؤدي إلى زيادة حدة موقفه العدائي تجاه القبارصـة الأتراك فحسب، بل إنه يقوّض أيضـا جهود الأمين العام الرامية إلى التوصـل إلى حل سلمي لمسألة قبرص في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها بتكليف من مجلس الأمن.

وإن واجب ومسؤولية أجهزة الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، يتمثلان في صـون السلام والاســـتقرار والأمن في العالم. ولذلك، ينبغي إدانة هذه الأعمال الاســـتفزازية والعدائية التي يقوم بها الجانب القبرصـــي اليوناني، وينبغي توجيه تحذير صـــريح إلى البلدان الأعضـــاء التي تتغاضـــى عن هذه الأعمال وتدعمها.

وأعتقد اعتقادا راسـخا أن فرنسـا، وهي عضـو دائم في مجلس الأمن، ينبغي أن تتصـرف بقدر أكبر من الإحسـاس بالمسـؤولية. وغني عن القول إن التزام أعضـاء مجلس الأمن بالسـلام والاسـتقرار، سـواء في الجزيرة أو في منطقة شـرق البحر الأبيض المتوسـط، لا يمكن أن يقاس إلا بموقفهم المحايد، وليس بالوقوف إلى جانب الطرف المعتدي في الجزيرة.

ويعتقد الجانب القبرصـي التركي أن تخفيف حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الدبلوماسية والحوار. وقد حث عن حق الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا، في تقريره عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ 10 تموز/يوليه 2020 (S/2020/682)، على تعزيز التعاون الوثيق بين الجانب القبرصـــي التركي والجانب القبرصـــي اليوناني والجهات الفاعلة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الجانب القبرصـــي التركي مصـــمم على مواصـــلة جهوده لتهيئة مناخ يفضـــي إلى تحويل الجزيرة والمنطقة إلى منطقة للتعاون والاستقرار من خلال الدبلوماسية والحوار.

ويحدوني أمل صـــادق في أن تطلب الأمم المتحدة من الجانب القبرصـــي اليوناني، على الفور وبشكل حاسم هذه المرة، أن يوقف أعمال الهيمنة والعداء في الجزيرة وفي المنطقة، وأن يستجيب للمقترحات العديدة الصـــادرة عن الجانب القبرصـــي التركي من أجل التعاون، والتي ســـبق إبلاغه بها عن طريق الأمم المتحدة. ونتوقع أيضـــا من الأمم المتحدة أن تحث فرنســـا على التخلي عن موقفها غير المقبول، في سبيل تعزيز الحوار والدبلوماسية والتعاون في الجزيرة وفي المنطقة.

وأغتنم هذه الفرصـــة لأعرب عن إيماني بأن أعضـــاء مجلس الأمن الموقرين ســـيأخذون الوقائع والاعتبارات المذكورة أعلاه في الاعتبار على النحو الواجب.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كودرت **أوزرساي**

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية